

ج ص ع 57-10 السلامة على الطرق والصحة

جمعية الصحة العالمية السابعة والخمسون،

إذ تشير إلى القرار ج ص ع 27-59 (1974)، الذي لاحظ أن حوادث المرور على الطرق تتسبب في مشكلة صحة عمومية خطيرة بعيدة المدى، وضرورة بذل جهود دولية منسقة ووجوب تولي المنظمة أمر قيادة الدول الأعضاء في هذا الصدد؛

وبعد أن نظرت في التقرير الخاص بالسلامة على الطرق والصحة؛¹

وإذ ترحب بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 9/58 بشأن الأزمة العالمية للسلامة على الطرق؛

وإذ تشير مع التقدير إلى اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 289/58 الذي يدعو منظمة الصحة العالمية إلى أن تؤدي، داخل منظومة الأمم المتحدة، دور منسق المسائل المتعلقة بالسلامة على الطرق، وذلك بالتعاون الوثيق مع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة؛

وإذ تسلّم بالعبء العالمي الهائل للوفيات الناجمة عن التصادمات على الطرق، والتي يحدث 90٪ منها في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل؛

وإذ تقر بأنه يتعين على كل من يستخدم الطرق أن يتحمل مسؤولية سلامة التنقل واحترام قوانين المرور ولوائحها؛

وإذ تسلّم بأن الإصابات الناجمة عن حوادث الطرق تطرح مشكلة صحة عمومية هامة غير أنها لم تلاق سوى الإهمال، كما أن لها آثار هامة من حيث المراضة والوفيات والتكاليف الاجتماعية والاقتصادية الباهظة، وبأن هذه المشكلة يتوقع أن تتفاقم إذا لم تتخذ إجراءات عاجلة؛

وإذ تسلّم كذلك بضرورة إتباع نهج متعدد القطاعات للنجاح في التصدي لهذه المشكلة، وبوجود تدخلات قائمة على القرائن العلمية للحد من آثار حوادث الطرق؛

وإذ تحيط علماً بالعدد الكبير من الأنشطة المضطلع بها بمناسبة يوم الصحة العالمي لعام 2004 وخاصة إصدار التقرير العالمي عن الوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور،²

1- ترى أن يشارك قطاع الصحة العمومية والقطاعات الأخرى - الحكومة والمجتمع المدني على السواء - بفعالية في برامج الوقاية من حوادث الطرق من خلال ترصد الإصابات وجمع البيانات وإجراء البحوث عن عوامل الاختطار المتعلقة بإصابات المرور على الطرق؛ وتنفيذ وتقييم التدخلات للحد من معدلاتها، وتوفير الرعاية السابقة على دخول المستشفيات ورعاية المصابين وتقديم الدعم النفسي لضحايا حوادث الطرق؛ والدعوة إلى الوقاية من إصابات حوادث الطرق؛

2- تحث الدول الأعضاء، وخاصة تلك التي تتحمل قسماً كبيراً من أعباء الإصابات في حوادث الطرق، على تعبئة قطاعات الصحة العمومية لديها، بأن تعيّن مراكز اتصال للوقاية من تداعيات التصادمات على

1 الوثيقة ج 10/57.

2 التقرير العالمي عن الوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور. جنيف، منظمة الصحة العالمية، 2004.

الطرق والتخفيف منها، بحيث تنسق استجابة الصحة العمومية من النواحي الوبائية والمتصلة بالوقاية والدعوة، وأن تتولى الاتصال بالقطاعات الأخرى؛

3- **تقبل الدعوة الموجهة من الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى منظمة الصحة العالمية لكي تؤدي، داخل منظومة الأمم المتحدة، دور منسق المسائل المتعلقة بالسلامة على الطرق مع العمل بالتعاون الوثيق مع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة؛**

4- **توصي الدول الأعضاء بما يلي:**

(1) إدراج مسألة الوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور في البرامج الخاصة بالصحة العمومية؛

(2) تقييم الأوضاع الوطنية بالنسبة لعبء الإصابات في حوادث الطرق وكفالة تناسب الموارد المتاحة مع حدة المشكلة؛

(3) إعداد وتنفيذ استراتيجية وطنية، إذا لم تكن فعلت ذلك من قبل، للوقاية من حوادث الطرق، ووضع خطط العمل المناسبة؛

(4) توفير القيادة الحكومية في مجال سلامة المرور على الطرق، بما في ذلك تسمية وكالة واحدة أو مركز تنسيق واحد لسلامة المرور على الطرق، أو عن طريق آلية فعالة أخرى وفقاً للسياق الوطني؛

(5) تيسير التعاون المتعدد القطاعات بين مختلف الوزارات والقطاعات، بما في ذلك شركات النقل الخاصة والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني؛

(6) تعزيز الخدمات الخاصة بالطوارئ وخدمات التأهيل؛

(7) إذكاء الوعي بعوامل الاختطار، وخصوصاً الآثار المترتبة على إدمان الكحول والعقاقير النفسانية التأثير واستخدام الهواتف النقالة أثناء القيادة؛

(8) اتخاذ تدابير محددة للوقاية من الوفيات والمرضاة الناجمة عن التصادمات على الطرق ومكافحتها ولتقييم آثار تلك التدابير؛

(9) إنفاذ قوانين ولوائح المرور السارية، والعمل مع المدارس وأصحاب العمل وسائر المنظمات على تعزيز ثقافة السلامة على الطرق لدى السائقين والمترجلين على السواء؛

(10) اتخاذ التقرير العالمي القادم عن الوقاية من الإصابات في حوادث المرور أداة لتخطيط وتنفيذ استراتيجيات ملائمة للوقاية من الإصابات في حوادث المرور على الطرق؛

(11) ضمان إشراك وزارات الصحة في وضع سياسة خاصة بالوقاية من الإصابات في حوادث المرور على الطرق؛

(12) قيام البلدان النامية، على وجه الخصوص، بسنّ وإنفاذ قوانين فيما يتعلق باستخدام الخوذات الواقية من التصادمات من قبل سائقي الدراجات النارية والراكبين خلفهم بصرامة، وجعل توفير صانعي السيارات لأحزمة المقاعد واستخدام السائقين لها أمرين إلزاميين؛

(13) استكشاف إمكانيات زيادة التمويل المخصص للسلامة على الطرق، بما في ذلك من خلال إنشاء صندوق؛

5- **تطلب إلى المدير العام ما يلي:**

(1) التعاون مع الدول الأعضاء على وضع سياسات صحة عمومية تقوم على قاعدة علمية وبرامج لتنفيذ تدابير للوقاية من الإصابات في حوادث الطرق والتخفيف من عواقبها؛

(2) التشجيع على إجراء البحوث لدعم النهج القائمة على القرائن العلمية إزاء الوقاية من إصابات حوادث الطرق والتخفيف من عواقبها؛

(3) تيسير تطويع التدابير الفعالة للوقاية من الإصابات في حوادث المرور والتي يمكن تطبيقها في المجتمعات المحلية؛

(4) توفير الدعم التقني لتعزيز نظم رعاية ضحايا حوادث الطرق قبل دخولهم المستشفى وتقديم خدمات الرعاية لهم لعلاج الرضوح التي يعانونها؛

(5) التعاون مع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتنمية القدرات على الوقاية من الإصابات؛

(6) بذل وتعزيز الجهود الرامية إلى إذكاء الوعي بحجم الإصابات على الطرق والوقاية منها؛

(7) تنظيم اجتماعات خبراء بشكل منتظم بغرض تبادل المعلومات وبناء القدرات؛

(8) تقديم تقرير إلى جمعية الصحة العالمية الستين، عن التقدم المحرز في مجال تعزيز السلامة على الطرق والوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور في الدول الأعضاء.

(الجلسة العامة الثامنة، 22 أيار/ مايو 2004 -
اللجنة "أ"، التقرير الثاني)